الفصل الخامس

مبدأ ، ترومان ، وخطة ، مارشال ،

"في اللحظة الراهنة من تاريخ العالم، يتعين على كل أمة ـ تقريبا ـ أن تختار من بين بديلين للحياة... إن إحدي طرق الحياة تبني وفقاً لإرادة الأغلبية، وتتميز بالمؤسسات الحرة وحكومة نيابية وانتخابات حرة، وضمانات للحرية الشخصية، وحرية الحديث والدين والتحرر من القمع السياسي. الطريق الثاني للحياة يبني وفقا لإرادة أقلية مفروضة بالقوة علي الاغلبية، أو تستند تلك الاقلية علي الارهاب والقمع والسيطرة علي الصحافة والاذاعة والانتخابات الوهمية وكتب الحريات الشخصية. إنني مؤمن بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تساند الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الاستعباد التي تتولاها أقليات مسلحة، أو تمارس من خلال ضغوط خارجية"

(هاري ترومان)

١٢/ مارس/١٩٤٧

هناك قيود على المدى الذى يمكن لأى دولة ـ حتى أقوى دولة فى العالم ـ أن تمد نفوذها خارج نطاق حدودها، ومن أهم هذه القيود فى الدول الديمقراطية هو المزاج السائد على الصعيد الداخلى، الذى يتضمن إدراكاً عاماً للحاجة إلى ممارسة السلطة، إلى جانب الرغبة فى تقديم التضحيات المطلوبة لتكوين قوة عسكرية صالحة للاستخدام. ولم يتوفر أى منهما فى الولايات المتحدة فى أوائل ١٩٤٧ ، فبالرغم من

عدم العودة إلى سياسة العزلة التى كانت سائدة فى ١٩١٩ ، ساد إحساس عام بقدرة الولايات المتحدة على مواجهة مشاكلها الخارجية من خلال امتلاكها للقنبلة الذرية. وفى نوفمبر ١٩٤٦ فاز الجمهوريون لأنهم تمسكوا بصورة معدلة من سياسة «وارين هاردينج» الذى نادى بعودة الأمور إلى طبيعتها، أى تسريح الجيش وعودة الأعمال إلى سابق عهدها، وضغط الإنفاق الحكومى والحد من دورها وتخفيض الضرائب. وهذه الحقائق الداخلية وضعت قيوداً حادة على قدرة حكومة «ترومان» على الاستمرار فى الحرب الباردة.

وبحلول عام ١٩٤٧ كانت الولايات المتحدة قد انتهت ـ تقريباً ـ من تسريح جيشها فى أسرع وقت فى تاريخ العالم؛ إذ تم تخفيض الجيش من ٨ ملايين جندى إلى مليون فقط، والبحرية من ٣,٥ ملايين جندى إلى أقل من مليون، والقوات الجوية من ٢٠٠ وحدة مقاتلة إلى أقل من ٥٠ وحدة مقاتلة عاملة. وعندما استعاد الجنرال «مارشال» تلك الأحداث فيما بعد، قال: «إنى أتذكر عندما كنت وزيراً للخارجية، لم تتوقف الضغوط، خاصة عندما كنت فى موسكو [مارس ١٩٤٧] لقد تتابعت الرسائل اللاسلكية، واحدة تلو الأخرى، تحثنى على تدمير السوفييت. وعند عودتى كنت أتلقى نفس النداء بالنسبة للشرق الأقصى والصين. وفى ذلك الوقت كانت الإمكانيات المتاحة لتدميرهم (بما أننى جندى فإننى أعرف شيئاً عن القدرة على التدمير) عبارة عن ١ ١/٣ فرقة من كل الولايات المتحدة. إن هذا موقف مروع حقاً، عندما تتعامل مع من يملك أكثر من ٢٦٠ فرقة وأنت تملك ١ ١/٣ فرقة.

لقد أخذت السياسة الخارجية والسياسة العسكرية تتحركان فى اتجاهات مضادة. كان هدف (ترومان) ومستشاريه مواجهة التحدى الشيوعى أينما ظهر، ولكن باستثناء القنبلة الذرية لم تكن لديهم أية وسيلة لتلك المواجهة. لقد عكف «ستيمسون» و«فورستال» وآخرون على حث «ترومان» على الكف عن عملية تسريح الجيش من خلال تحذير الأمريكيين من حجم الخطر السوفيتى. وفى يناير ١٩٤٦ أشار «فورستال» وزير البحرية على الرئيس بأن يستدعى «رؤساء وكالات الأنباء المهمة والصحف البارزة... ليوضح لهم خطورة الموقف الراهن، ومدى الحاجة إلى إطلاع الشعب على دلالة ذلك الخطر فى الخارج» واستمر «فورستال» طوال ١٩٤٦ فى الضغط على

«ترومان»، ولكن النتائج كانت محدودة لأن «ترومان» كان يسعى إلى موازنة ميزانية الدولة، فقد دفعه ذكاؤه السياسى إلى إدراك أن الشعب لن يؤيد زيادة الضرائب من أجل بناء مؤسسة عسكرية أضخم.

كان تخفيض القوة العسكرية متزامناً مع تزايد تخوف واشنطن من حجم وطبيعة الخطر السوفيتى. لقد ألقى «وليم بوليت» ـ من وزارة الخارجية ـ خطاباً فى الكلية الحربية القومية فى منتصف ١٩٤٧ لخص فيه ـ بإتقان ـ الاتجاهات التى كانت سائدة فى واشنطن فى ذلك الوقت، فأكدّ على أن «هجوم الاتحاد السوفيتى على دول الغرب يماثل نفس المرحلة التى استولى فيها هتلر على تشيكوسلوفاكيا»؛ مما ربط على الفور بين «هتلر» و«ستالين». وفى إطار توضيحه لحجم المشكلة قال: «إن الهدف النهائى لروسيا هو الاستيلاء على العالم». إلا أن السوفييت اتبعوا طريقة اختلفت عن طريقة هتلر وفاقتها خطورة؛ فإنه نظراً لاحتكار الولايات المتحدة للقنبلة الذرية عزفت روسيا عن البدء فى حرب واسعة النطاق، بل فضلت تجنب أى صراع مسلح، وفى نفس الوقت عكفت على تحقيق أهدافها عن طريق التدمير الداخلى.

ونظراً لأن نطاق التحدى امتد إلى العالم أجمع، كان لابد من مواجهته فى كل مكان ومرة واحدة. وكخطوة أولى، نادى «بوليت» بتكوين «إتحاد أوروبى من الدول الديمقراطية» يتولى «مواجهة روسيا»، بينما كان تفكيره منصبا على منظمة عسكرية تحت قيادة أمريكية، تعززها أسلحة أمريكية. وواقع الأمر أن تسليح الأوروبيين من أجل مواجهة الخطر الروسى كان استمراراً لسياسة الإعارة والإيجار التى استخدمت خلال الحرب. وتمثل جانب آخر من المواجهة فى تزويد الدول التى هددها الخطر الروسى بمساعدات اقتصادية وفنية؛ فقد اعتقدت الحكومة الأمريكية أن الشيوعية تزدهر فى حالات الفوضى والفقر، وبالتالى فإن مواجهتها تتطلب دعم الاستقرار ونشر الرفاهية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية.

فى نهاية ١٩٤٦ تركزت معظم المناقشات الخاصة بأقصى ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة لمواجهة التحدى السوفيتى حول ثلاثة احتمالات، هى: أن تتولى أمريكا تنمية قوتها العسكرية؛ أو إرسال مساعدات عسكرية الى الدول المعرضة للخطر

السوفيتي؛ أو منح مساعدات اقتصادية وفنية للشعوب الفقيرة. ولم تكن تلك الاقتراحات معروضة كبدائل؛ حيث فضل معظم المسئولين المزج بين الاختيارات الثلاثة مع التركيز على أحدها. لكن جميع الحلول توقفت على تقديرات «بوليت» لطبيعة الخطر، كما أنها كانت كلها مكلفة مالياً.

ولكن الكونجرس الجمهوري الذي كان متحكماً في أوجه الانفاق، لم ير ضرورة ملحة للإنفاق على تلك الاقتراحات؛ وكانت هذه وجهة نظر أغلبية الشعب الأمريكي أيضاً إذ عمّ الشعور في يناير ١٩٤٧ بأن التوتر في العلاقات مع روسيا ـ عقب نهاية الحرب ـ قد خفت حدته. وكان مبعث ذلك الشعور هو الانتهاء من توقيع معاهدات السلام التي أبرمها الثلاثة الكبار مع دول أوروبا الشرقية التي حاربت مع هتلر، والتي كانت بمثابة اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بمناطق نفوذ السوفييت في أوروبا الشرقية؛ لأنها كانت موقعة من قبل الحكومات الشيوعية الخاضعة للنفوذ السوفيتي.

لقد عبر «روبرت تافت» ـ أحد الجمهوريين البارزين في مجلس الشيوخ وزعيم الحركة التي نادت بالحدّ من دور الحكومة ـ عن الاتجاه السائد في ذلك الوقت حينما اعترض على قيام الإدارة الأمريكية بأية محاولة لتقسيم العالم إلى مناطق شيوعية، ومناطق معادية للشيوعية: «لأنني لا أريد خوض حرب مع روسيا». واتهم الديمقراطيون «تافت» وغيره من الجمهوريين الذين قاوموا الانضمام إلى الحملة المضادة للشيوعية، بأنهم انعزاليون. ولكن برغم الدلالات السلبية لتلك الصفة، لم يكن هناك مفر من الاعتراف بأن غالبية الشعب الأمريكي لم ترغب في البدء في مثل هذه الحملة.

كان يتعين على «ترومان» أن يقنع الشعب الأمريكي بحقيقة وحجم الخطر السوفيتي؛ لكي يحصل على الموارد الاقتصادية والعسكرية اللازمة لتنفيذ سياسة خارجية عدائية. ولتحقيق ذلك الهدف، كان الشعب في حاجة إلى قضية مهمة لإقناعه. كانت اليونان عرضة للاضطرابات، حيث كانت بريطانيا العظمى توالي تأييدها للحكومة الملكية هناك، ولكن في يناير ١٩٤٧ وقع هجوم عنيف أثار الدمار

والفوضى فى ظل وجود الحكومة البريطانية، التى كانت تعانى من ضعف اقتصادها بالفعل؛ مما أكد استحالة استمرار بريطانيا فى القيام بدور الزعامة فى العالم. وكانت الحكومة الأمريكية قد أعدت ـ منذ سبتمبر ١٩٤٦ ـ برامج للمساعدة العسكرية لليونان، وفى يناير ١٩٤٧ أرسلت وزارة الخارجية بعثة إلى اليونان لبحث ما يمكن عمله، وفى فبراير بدأت الوزارة فى خطة مكثفة لإمدادها بمساعدات عسكرية إذ كانت الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدخول اليونان، متى انسحبت بريطانيا.

فى يناير ١٩٤٧ استقال «بايرنز» وزير الخارجية وخلفه فى منصبه جنرال «مارشال»، وكانت أولى مهامه الإعداد لاجتماع مجلس وزراء الخارجية فى موسكو، الذى أزمع عقده فى ١٠ مارس، ولقد ركّز كل اهتمامه على القضية الألمانية التى كانت الموضوع الأساسى فى جدول أعمال مؤتمر موسكو.

أثناء انهماك «مارشال» فى الإعداد لمؤتمر موسكو، توالت الأحداث بسرعة فى اليونان؛ ففى يناير ١٩٤٧ أرسل «ترومان» عرضاً للحكومة اليونانية لإمدادها بالمستشارين والموارد التمويلية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى؛ إذ كانت الحكومة اليونانية قد تقدمت ـ بالفعل ـ بشكوى الى الأمم المتحدة من المساعدات الخارجية التى كانت تصل إلى المتمردين؛ مما استتبع إرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى اليونان لتقصى الأمر، بينما أرسل «ترومان» أحد عملائه لتقديم تقرير عن الوضع. فى تلك الأثناء، ساعد الاقتصاد البريطانى المتعثر على تزايد الشكوك فى مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على قواتها فى اليونان، التى كان قوامها ٤٠,٠٠٠ جندى. وفى ٣ فبراير نقل السفير الأمريكى فى أثينا إشاعة عن انسحاب قوات بريطانيا من اليونان فى القريب العاجل، وفى ١٨ فبراير قام المبعوث الشخصى لـ«ترومان» فى اليونان بإرسال برقية، مؤداها أن كل ما يحدث فى اليونان يشير إلى أن الشيوعيين على وشك التحرك للاستيلاء على البلاد. وبعد مرور يومين، أفاد السفير الأمريكى فى لندن أن وزارة الخزانة البريطانية لم تعد قادرة على إمداد اليونان بأية مساعدات أخرى. وهكذا أصبح المسرح جاهزاً لمن يعتليه.

فى ٢١ فبراير ١٩٤٧ قام السفير البريطانى ـ لدى الولايات المتحدة ـ بإبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية أن لندن لن تستمر فى تقديم المساعدات الى اليونان أو تركيا، وأن بريطانيا ستسحب قواتها فى نهاية مارس. ولقد اعتبر «مارشال» وزير الخارجية ذلك بمثابة «تنازل بريطانى عن السيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، وماله من تداعيات على من سوف يخلفها.» وفى خلال خمسة أيام كانت وزرة الخارجية قد انتهت من التشاور مع وزراء الحربية، وانتهت كذلك من عقد الاجتماعات الخاصة بها، وأصبحت متأهبة بقيادة «دين أتشيسون» ـ نظرا لانشغال «مارشال» فى التحضير لمؤتمر موسكو. وفى ٢٦ فبراير اجتمع «ترومان» و«مارشال» و «اتشيسون» لمناقشة محصلة الدراسات التى قدمها الخبراء.

تولى «اتشيسون» عرض الموضوع مؤكداً على أن فقدان اليونان يعنى إفلات تركيا لأن روسيا ستتقدم وتستولى على «الدردنيل» ؛ وكانت مدلولات ذلك واضحة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؛ هذا بالإضافة إلى انهيار وتحطيم الحالة المعنوية فى إيطاليا وألمانيا وفرنسا نتيجة لذلك. وكان «اتشيسون» يصف ما أطلق عليه فيما بعد «نظرية الدينامو» ، ومؤداها أن سقوط دولة واحدة فى يد الشيوعيين، سوف يستتبع بالضرورة سقوط الدول المجاورة لها.

وأوضح «أتشيسون» رأيه قائلا: «أن تفاحة واحدة فاسدة سوف تفسد كل العبوة» . وبالتالى لم يكن فى وسع الإدارة الأمريكية إلا أن تنشط إلى اتخاذ موقف بسرعة. وفيما بعد أخبر «ترومان» وزراءه أنه «كان فى مواجهة قرار أخطر من كل القرارات التى سبق أن واجهت أى رئيس» وقد أدى ذلك البيان المهمة المطلوبة لأنه انطوى على كثير من الموضوعات والدوافع. وعلى أية حال كانت مدلولاته مثيرة بطريقة مبالغ فيها، لأنه كان يوحى بأن الرئيس أخذ يتقلب فى فراشه ليلاً لمحاولة التوصل إلى قرار، بينما هو ـ فى الحقيقة ـ كان قد اتخذ قراره بالفعل، وأن المهمة الفعلية كانت ترويج البرنامج لدى الكونجرس.

وفى ٢٧ فبراير، استدعى «ترومان» زعماء الكونجرس، وركز اهتمامه على السيناتور الجمهورى «آرثر فاندنبرج» الذى كان من أنصار سياسة العزلة ثم تحول إلى تأييد تبنى سياسة نشطة فى المجال الدولى. لقد كان «آرثر فاندنبرج» أحد مؤسسى مبدأ تعاون الحزبين فى مجال السياسة الخارجية، بصفته رئيساً للجنة للعلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ. وتولى «ترومان» وصف الوضع فى اليونان فى صورة قاتمة، ثم عبر عن رغبته فى الحصول على ٢٥٠ مليون دولار لليونان، و ١٥٠ مليون دولار لتركيا. إن معظم ـ إن لم يكن كل ـ ما قاله «ترومان» لم يكن جديداً على رجال الكونجرس، ولكن الطريقة التى وصف بها القضايا المعروضة، مقترنة بتأييد «فاندنبرج» لسياسة دولية نشطة، أقنع أعضاء الكونجرس بمطالب «ترومان».

وخلال الأسابيع التالية، أخذت وزارة الخارجية والبحرية والحربية فى وضع تفاصيل برنامج المساعدات، بينما عكف «فاندنبرج» وغيره من زعماء الكونجرس على إقناع الكونجرس بتأييد السياسة الجديدة. وفى ٧ مارس اجتمع «ترومان» بمجلس الوزراء، ليشرح لهم تطورات الموقف، ولكنه واجه بعض المعارضة غير المتوقعة، ورغم أن «فورستال» أراد إعلان حالة الاستعداد القصوى للصراع مع السوفييت. إلا أن الآخرين لم يقتنعوا بذلك؛ إذ اعترض وزير العمل على مساعدة بريطانيا، أو على حد قوله «استخراج أبى فروة الذى وضعه البريطانيون فى النار»؛ وتساءل البعض عن مدى صلاحية السياسة التى تؤيد حكومة يونانية يمينية اتسمت بعدم الكفاءة والفساد. ومع ذلك، فإن أهم ما أثار قلق مجلس الوزراء، كان كيفية تقبل الشعب لهذا الانحراف الحاد عن السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية؛ خاصة وأن المؤشرات دلت على أنها ستكون مكلفة للغاية. لقد ذكر «ترومان» ذلك الموقف باقتضاب شديد فى «مذكراته»، قائلاً: «دارت مناقشات جديرة بالاعتبار حول أحسن طريقة لإعلان المسألة للشعب الأمريكى».

فى تلك الأثناء، تولت وزارة الخارجية إعداد بيان ليلقيه «ترومان» أمام الكونجرس والشعب، إلا أن «ترومان» لم يكن راضياً عن المسودات التى عرضت عليه فى

البداية؛ لأنه أراد «الابتعاد عن الكلام المطاط المبهم فى هذا الخطاب. كان هذا رد الولايات المتحدة على موجة التوسع التى قام بها الشيوعيون الطغاة، وكان لابد أن يكون واضحاً وخالياً من أى تردد، أو كلاما مزدوج المعانى». ولذلك طلب «ترومان» من «أتشيسون» أن يجعل الخطاب أكثر دقة وحزماً، وأكثر بساطة وتفصيلاً بحيث لا ينطبق على اليونان وتركيا فقط. لقد كان هدف «ترومان» شرح برنامج المساعدات لليونان، ليس باعتباره تأييداً للملكية، وإنما باعتباره جزءاً من برنامج لنشر الحرية فى العالم أجمع.

لقد أطلع «جورج كينان» على إحدى مسودات الخطاب التى تمت مراجعتها. أخذ نجم «كينان» يتصاعد ونفوذه يتزايد فى وزارة الخارجية بعد انتهاء الحرب، كما أسند إليه «مارشال» منصب رئيس هيئة تخطيط السياسة. ومن العوامل التى ساعدت على صعود «كينان» برقية من سبعة آلاف كلمة، أرسلها من موسكو، للتحذير من نوايا الاتحاد السوفيتى بعد انتهاء الحرب؛ واستقبل تحذيره استقبالاً حسناً، إذ قرأه «ترومان»، كما أمر «فورستال» بإعادة طبعه وباعتباره إحدى القراءات الضرورية لآلاف الضباط المسئولين. لقد قدم تحليل «كينان» تبريراً فكريا عقلانيا لسياسة الاحتواء، فاشتهر واشنطن بأنه «والد سياسة الاحتواء».

وبالرغم من كل ذلك، فقد انزعج «كينان» عند قراءته للخطاب الذى اعتزم «ترومان» القاءه أمام الكونجرس؛ أولاً لأنه لم ير أى داع لإرسال مساعدات عسكرية إلى تركيا، نظراً لعدم وجود أى خطر عسكرى، وبالتالى إلى اليونان. كان كينان متحمساً لمساعدة حكومة اليونان على أن يكون ذلك فى شكل مساعدات سياسية واقتصادية، فقد كانت وجهة نظره أن الخطر السوفيتى ـ فى أساسه ـ خطر سياسى. كما أنه كان منزعجاً من الطريقة التى استغل بها «ترومان» الفرصة لكى يعلن عن مبدأ غير محدد يشمل العالم أجمع، بينما لم تكن ثمة حاجة إلاّ لإصدار إعلان بسيط عن تقديم المساعدة لدولة واحدة. وفيما بعد عقب «كينان» على ذلك قائلاً: «إن «ترومان» كان يعد لاستخدام عبارات رنّانة وجارفة بدرجة تفوق كل توقعاتى»، لقد أبدى كينان اعتراضه ولكن دون جدوى؛ إذ أُبلغ بأنه قد فات آوان تغيير الخطاب.

إن النقطة التى لم يدركها «كينان»، هى تلك الحاجة إلى حشد الشعب لتأييد سياسة تختلف تماما عن السياسات الأمريكية السابقة. ولم يكن «كينان» رجلا سياسيا، فالواقع أنه نادراً ما تواجد ـ لفترة طويلة ـ فى الولايات المتحدة، بينما كان «ترومان» خبيراً بحق فى شئون السياسة الداخلية. لقد كان «كينان» ـ مثله فى ذلك مثل «ترومان» ـ يرغب فى صد الشيوعيين، ولكن بطريقة عملية، وبأقل التكاليف وأقل التعهدات. ولكن «ترومان» أدرك استحالة إقناع حزب الجمهوريين (بعقليتهم الاقتصادية) ـ وعامة الشعب الموالية لهم ـ بدفع ضرائب من أجل تأييد ملك اليونان. لقد اضطر «ترومان» إلى وصف الموقف فى اليونان بعبارات عالمية ـ الخير ضد الشر ـ ليحصل على تأييد الشعب لسياسة الاحتواء.

فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٤٧، اعتلى «ترومان» المنصة فى قاعة الكونجرس ليلقى خطابه الذى كان الخطاب مبثاً على الهواء فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة. بدأ «ترومان» خطابه بطلب مساعدات فورية لليونان وتركيا، ثم عرج على شرح دوافعه: «إننى أؤمن أن سياسة الولايات المتحدة، يجب أن تساند الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الاستعباد، سواء من خلال الأقليات المسلحة أو عن طريق الضغوط الخارجية».

كان البيان شاملاً للغاية، لقد حدد «ترومان» فى جملة واحدة سياسة أمريكا للأجيال القادمة، ألا وهى أن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أيضا، حينما وحيثما تتعرض إحدى الحكومات المعادية للشيوعية للخطر أو التهديد، سواء من حركات التمرد الداخلية، أو الغزو الخارجى، أو حتى الضغوط الدبلوماسية (كما حدث فى تركيا). كان مبدأ «ترومان» ينادى ـ تقريباً ـ بمنع أى ثورة؛ حيث ساد الاعتقاد بأن التعبيرين.. «شعوب حرة» و «معادية للشيوعية» مترادفان. وكل ما كان مطلوباً من الحكومة اليونانية أو أية دكتاتورية لضمان الحصول على مساعدة الولايات المتحدة، الإدعاء بأن معارضيها شيوعيون.

كثيراً ما لوحظ أن الأمريكيين يتوقعون أن تكون حروبهم مثل الحملات الصليبية البطولية المهيبة التى تشمل العالم أجمع، أو أن تكون صراعاً بين الظلام والنور، يتوقف قدر العالم كله على نتيجته؛ وجاء مبدأ «ترومان» لكى يحقق ذلك المطلب. وفى أحد الاجتماعات التى دارت بين الرئيس وزعماء الكونجرس، حذّر «فاندنبرج» «ترومان» من أنه لن يحصل على تأييد الشعب لسياسة الاحتواء، إلا إذا ألقى «الرعب فى قلوب الشعب الأمريكى». وهذا ما فعله «ترومان».. لقد رسم صورة كئيبة «لنظم الحكم الاستبدادى» التى هددت بإطفاء شمعة الحرية فى كل مكان، قائلاً! «لقد آن الأوان الذى يتعين فيه على كل أمة أن تختار بين الطرق البديلة للحياة».

لقد نجح «ترومان» فى العزف على وتر حساس لدى الغالبية العظمى من مواطنيه، وهكذا فى يوم ١٢ مارس ١٩٤٧ تكرر ما حدث فى ٧ ديسمبر ١٩٤١؛ إذ احتشد الشعب الأمريكى خلف زعيمه لتأييد قضية، سمت فوق المصالح القومية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ألا وهى قضية الحرية ذاتها.

فى ١٥ مايو ١٩٤٧ وافق الكونجرس على تخصيص مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار لليونان وتركيا، وكان ذلك المبلغ صغيرا طبقاً للمعايير اللاحقة، لكن رغم ذلك كانت الولايات المتحدة قد اتخذت خطوة هائلة؛ إذ لأول مرة فى تاريخها اختارت أن تتدخل فى شئون شعوب خارج المناطق الواقعة شمالها وجنوبها، فى وقت ساد فيه السلام،.ولم يكن من الممكن أن يكون ذلك التصرف الرمزى أكثر دلالة؛ لقد اصبحت الولايات المتحدة ملتزمة بالوفاء بوعدها، حتى وإن استغرق إقناع الكونجرس والشعب الأمريكى ـ بتوفير المبالغ الضخمة اللازمة لتمويل السياسة الجديدة ـ عدة سنوات، فلم يعد هناك مجال للتراجع بعد الموافقة على مضمون مبدأ «ترومان».

لقد تزامن مع إعلان مبدأ «ترومان»، فشل مجلس وزراء الخارجية فى موسكو. وحقيقة الأمر أنه كان محكوماً عليه بالإخفاق قبل انعقاده؛ فلقد تحجرت المواقف الخاصة بألمانيا، ولم تكن لدى الولايات المتحدة أو روسيا أية نية للتوصل إلى معاهدة سلام مع ألمانيا وإعادة توحيدها، إلا وفقاً لشروط كل منهما الخاصة، والتى كانت

مرفوضة مسبقاً من الجانب الآخر؛ فلم يتبق ما يمكن عمله فى موسكو غير نشر الأفكار والمعلومات على سبيل الدعاية.

كان الموقف حرجاً فى أوروبا ـ فى تلك الآونة ـ وعند عودة «مارشال» من موسكو، أدلى بتقرير جاء فيه أن «حالة المريض (أوروبا) آخذة فى التدهور، وما زال الأطباء يتداولون». وفى ٢٨ أبريل، خاطب «مارشال» الأمة الأمريكية عبر الإذاعة قائلاً: «من المستحيل التوصل إلى اتفاقية فى موسكو»؛ لأن الاقتراحات السوفيتية كانت «ترمى إلى إنشاء حكومة مركزية فى ألمانيا، مهيئة للاستحواذ على السلطة المطلقة.» وعلى حد قول جنرال «كلاى» فيما بعد: «كانت النتيجة الرئيسية هى اقتناع وزراء الخارجية الثلاثة الممثلين للقوى الغربية بعناد وتصلب موقف السوفييت»، مما أدى بدوره إلى «تقاربهم فى مواجهة المهام مستقبلا»، والذى كان معناه الإسراع بعملية توحيد القطاعات الغربية، وجذب ألمانيا الغربية الى الحلف الناشئ ضد السوفييت.

بينما كان «مارشال» فى أوروبا، صُدم بخطورة الوضع فى أوروبا الغربية، حيث سارت عملية الإنعاش الاقتصادى إثر دمار الحرب بخطى بطيئة، وظهر فى الأفق أن ثمة انهياراً اقتصادياً وشيك الحدوث، كما أن العاصفة الهائلة التى تعرضت لها بريطانيا أدت إلى زيادة الإحساس بالخطر. لقد أدت مناقشات وكيل وزارة الخارجية مع السوفييت ـ نقلاً عن «كينان» ـ إلى «اضطراره إلى الاعتراف رغم أنفه ـ بأن فكرة حل مشاكل أوروبا عن طريق التعاون مع روسيا، لم تكن أكثر من قصة وهمية» إذ استنتج «مارشال» أن «ستالين» كان يتطلع الى الانهيار التام للاقتصاد الأوروبى.

لقد مهد مبدأ «ترومان» الطريق لبرنامج ضخم لإمداد أوروبا بالمساعدات الأمريكية؛ إذ أصدر «مارشال» تعليماته إلى «كينان» وهيئة التخطيط السياسى بتصميم ذلك البرنامج، فبدأت الاجتماعات المتواصلة. وكان أهم هدف هو إنعاش اقتصاد دول غرب أوروبا؛ وهو الهدف الذى كانت له أهمية ملحّة لعدة أسباب

اقتصادية وعسكرية. ولقد أوضح أتشيسون ـ فى هذا الصدد ـ أن الصادرات الأمريكية بلغت ١٦ بليون دولار فى العام، بينما لم تتعد وارداتها مبلغ ٨ ملايين دولار. وكانت معظم الصادرات تتجه إلى أوروبا، ولكى تتمكن أوروبا من سداد قيمة تلك الصادرات، كان لابد من حصولها على الدولارات التى لم تكن لتتوفر إلا من خلال إنتاج سلع يمكن تصديرها الى الولايات المتحدة. وبدون هذه الطاقة الإنتاجية كانت سوق الصادرات الأمريكية ستنضب. أما الأسباب العسكرية فهى إن تمتع أوروبا باقتصاد قويم، كان الوسيلة الوحيدة لتمكينها من إعالة القوات اللازمة لصد الجيش الأحمر.

كانت ألمانيا هى الحل. لكى تدور عجلة الإنتاج فى أوروبا مرة ثانية، كان لابد من تشغيل مناجم الفحم ومصانع الصلب الألمانية بأقصى طاقاتها الإنتاجية. لقد أكد «كينان» على تلك النقطة قائلاً: «إن الحقيقة الملحة التى لا يمكن تجاهلها اليوم، هى أن تحسين الظروف الاقتصادية وإحياء الطاقة الانتاجية فى غرب ألمانيا يجب أن يصبح الهدف الأساسى لسياستنا... وأن يأتى فى قمة الأولويات». ولم يكن من المعقول توقع تعاون السوفييت فى إحياء ألمانيا مع الحيلولة دون سيطرتهم على منطقة «الرور» ؛ ولذلك لم تطرأ مثل تلك التوقعات على ذهن «كينان». إلا أن المشكلة التى ارتبطت ببرنامج الولايات المتحدة تركزت فى ألمانيا؛ لأن تنفيذه كان يعنى انقسام أوروبا بشكل قاطع، وبالتالى فإن مسئولية ذلك الانشقاق كانت ستلقى على عاتق الولايات المتحدة.

ولم يكن من الممكن لأوروبا أن تتقدم دون ألمانيا، كما أنه لم يكن من الممكن تطوير ألمانيا دون إثارة عداء روسيا، وبالتالى أصبح سؤال «ماذا نفعل إزاء السوفييت» قضية ذات أهمية. لقد أصر «كينان» أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع خطاً مباشراً فى تناولها للموضوع، وذلك بدعوة روسيا للاشتراك فى برنامج لإنعاش إوروبا: «لن نتولى بأنفسنا رسم خط تقسيم أوروبا». لقد كان «كينان» مدركاً للمخاطر المحيطة بالموضوع، فسأل نفسه: «ماذا يحدث لو أن روسيا أحبطت المفعول» بقبولها للدعوة،

ثم «قامت بمحاولة ربطها بموضوع اشتراك روسيا فى إدارة منطقة «الرور» ؟». كانت إجابة كينان مباشرة: «فى تلك الحالة أعتقد أنه يمكننا أن نرفض العملية كلها بمنتهى اللطف والحزم».

كان «كينان» يرى ضرورة وجود قيود صارمة، حتى وهو يقدم عرضاً للسوفييت. لقد أصر على أنه سيتعين على روسيا أن تفتح سجلاتها الاقتصادية لكى يتفحصها الأمريكيون، كما أنه أراد أن يدمج اقتصاد أوروبا الشرقية فى اقتصاد أوروبا الغربية. وبالرغم من الجملة الشهيرة التى قالها «مارشال» مشيراً إلى أن تلك السياسة لم تكن موجهة ضد أى دولة، أو مذهب، أو عقيدة، وإنما ضد الجوع والفقر واليأس والاضطراب؛ إلا أن حقيقة الأمر هى أن «كينان» ووزارة الخارجية لم يريدا اشتراك السوفييت، وبذلا كل ما فى وسعهما لتحقيق ذلك، فى نفس الوقت الذى تظاهرا فيه بتقديم عرض صادق وحقيقى.

قام «كينان» بتطبيق نفس الصيغة، وإن كان بأسلوب أكثر عمومية، على الدول التابعة للسوفييت. وبقدر ما أتيحت لهم حرية قبول العرض الأمريكى، بإدماج اقتصادياتهم فى اقتصاديات دول الغرب كان كينان مستعداً لتقديم المساعدات إليهم. ومع ذلك، فقد أصر «كينان» على تقديمها بحيث يختاروا «بين إقصاء أنفسهم بإبداء عدم الرغبة فى قبول الشروط المعروضة، أو الموافقة على الإقلاع بصفة نهائية عن توجيه اقتصادياتهم نحو الشرق».

وكان أخر أهداف هيئة التخطيط السياسى التابعة «لكينان» تصحيح ما يبدو لنا أنه أهم الانطباعات الخاطئة، التى تولدت نتيجة مبدأ «ترومان»، ألا وهى الفكرة السائدة بأن السياسة الخارجية الأمريكية كانت رد فعل دفاعياً للضغوط الشيوعية، وأن مبدأ «ترومان» كان بمثابة شيكاً ـ على بياض ـ لتقديم المساعدات لأى منطقة فى العالم، مهددة بخطر الشيوعية. ومع ذلك، كان «ترومان» أكثر صواباً عندما أوضح أن مبدأه وخطة «مارشال» عبارة عن: «شطرين لثمرة جوز واحدة». كانت القضية

بالنسبة لليونان وتركيا هيالمساعدات العسكرية بالنسبة لغرب أوروبا المساعدات الاقتصادية ولكن الهدف من كلتا الحالتين كان احتواء السوفييت.

فى ٥ يونية ١٩٤٧ أعلن «مارشال» خطته فى خطاب له، فى جامعة هارفارد، واتفقت المقترحات العامة مع شخصية «مارشال» بمبادئه السامية، فقد أدرك طبيعة المشكلة التى اجتاحت القارة كلها، وأعاد إلى الأذهان التمزق الذى أصاب اقتصاد أوروبا نتيجة للحرب وحكم النازيين المدمر. لقد أصبحت أوروبا عاجزة عن توفير غذائها، فلجأت إلى استخدام أرصدتها الضئيلة فى الخارج لشراء الطعام، وإذا لم تتقدم الولايات المتحدة بالمساعدة «ستكون النتيجة تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هائلاً.» له آثار خطيرة على الاقتصاد الأمريكى، ويجب ألا تكون المساعدات المقدمة تدريجية، بل «يجب أن توفر العلاج بدلاً من أن تكون مجرد مسكنات»، ثم طلب من دول أوروبا أن تلم شملها وتجتمع لوضع خطة، ثم ترفعها إلى الولايات المتحدة.

كان رد فعل دول غرب أوروبا غاية فى الحماس، حتى إن المخاوف المعتادة من ألمانيا خفت حدتها. ورغم أن «مارشال» أكد على أن «إعادة بناء أوروبا تتضمن إعادة بناء ألمانيا». فقد تحمس الفرنسيون للموافقة، حيث أن خطة «مارشال» ربطت ألمانيا بدول أوروبا الغربية بصفة عامة كما أنها وفرت مبالغ ضخمة للجميع. وبدأ «جورج بيدو» وزير خارجية فرنسا فى عقد الاجتماعات فى باريس، متجاهلاً دعوة روسيا للاشتراك فى الاجتماعات، إلا أن تعرضه لضغوط من الحزب الشيوعى الفرنسى ذى النفوذ القوى، غير من رأيه. وفى ٢٦ يونيه وصل «مولوتوف» إلى باريس، ضمن وفد من ٨٩ من الخبراء الاقتصاديين والسكرتارية، مما دل على أن روسيا كانت تنظر إلى العرض نظرة جدية حيث كان يتعين عليها ذلك فعلاً. وكما قال جنرال «والتر سميث» ـ سفير أمريكا فى موسكو ـ «كانوا فى مواجهة بديلين سيئين»؛ ففى ظل تخوفهم من تكوين كتلة غربية، أدركوا أن رفض الاشتراك فى مؤتمر باريس سيترتب عليه الاندفاع نحو تكوين مثل هذه الكتلة. وفى الجانب الآخر، كان اشتراكهم يعنى «قبول احتمال ممارسة دول الغرب الديمقراطية لقدر من التدخل الاقتصادى فى الدول التابعة لروسيا».

لقد أمضى «مولوتوف» ثلاثة أيام فى المؤتمر، قضى معظمها فى محادثات تليفونية مع «ستالين» فى موسكو. وفى النهاية تقدم باقتراح أن تتولى كل دولة وضع برنامجها الخاص لإحياء اقتصادها، ولكن بريطانيا وفرنسا رفضتا هذا الاقتراح، وأصرتا على إتباع الاتجاه الأمريكى لوضع برنامج يشمل أوروبا ككل، وقد أدى ذلك إلى مغادرة «مولوتوف» للمؤتمر فى منتهى الغضب، محذراً من أن إزدهار ألمانيا سيمكنها من السيطرة على غرب أوروبا، ومن أن خطة «مارشال» ستؤدى إلى انقسام «أوروبا إلى مجموعتين من الدول». وعاد إلى موسكو، حيث أعلنت روسيا ـ بعد مرور أسبوع ـ عن «خطة مولوتوف» للدول التابعة لها، مما اضطر بولندا وتشيكوسلوفاكيا ـ رغم رغبتهما فى الاشتراك فى مؤتمر باريس ـ إلى إبلاغ دول الغرب بعدم قدرتهما على الاشتراك فى خطة «مارشال» الذى «قد يفسر على أنه تصرف معاد للاتحاد السوفيتى».

لم يتبق بعد ذلك أمام دول أوروبا الغربية سوى إعداد الخطة التفصيلية لعرضها على الكونجرس الأمريكى للموافقة عليها. وفى نهاية أغسطس تقدمت دول أوروبا الغربية الست عشرة ـ التى اشتركت فى مؤتمر باريس ـ بخطة تتطلب مبلغاً وقدره ٢٨ بليون دولار، على مدى أربعة سنوات. ووافقت إدارة «ترومان» على البرنامج بعد أن فحصته فحصاً دقيقا، ثم تولى «ترومان» عرضه على الكونجرس فى ١٩ ديسمبر، وذلك بعد أن خفض قيمة المبلغ المطلوب إلى ١٧ بليون دولار.

بالرغم من ذلك التخفيض واجهت الخطة موقفا عدائيا من الكونجرس. كان عام ١٩٤٨ عام انتخابات الرئاسة، ولذا عزف بعض الجمهوريين عن منح «ترومان» الفرصة لتحقيق انتصار دبلوماسى كبير، بينما رفض البعض الآخر تبديد الدولارات الأمريكية، فوصفوا الخطة بأنها خطة عملاقة للادارة الدولية و«مخطط اشتراكى وقح» وأنها تبديد واضح للأموال الأمريكية. ولكن «ڤاندنبرج» ناصر الخطة بمنتهى الحماس، وقام بعرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ، حيث وصف الخطة بأنها «مخاطرة محسوبة»؛ بهدف «المساعدة على درء شن حرب عالمية ثالثة قبل أن

تبدأ» ثم أعلن أن الخطة تغطى منطقة «تضم ٢٧ مليون مواطن من السلالات التى تكونت منها الولايات المتحدة فى البداية». ويجب ألا ينهار هذا الجزء الشاسع من الكرة الأرضية المتسم بالود نحو أمريكا، كما يجب ألا يصل الستار الحديدى إلى حافة المحيط الأطلنطى سواء عن طريق العدوان أو بسبب الخطاء». لقد ركز شهود الحكومة أمام لجان الكونجرس ـ التى كانت تدرس الخطة ـ على تأكيد «ڤاندنبرج» على سياسة الاحتواء. كما أشاروا إلى أن أوروبا يمكنها ـ بعد استعادة شبابها ـ أن تنتج بضائع استراتيچية، يمكن أن تشتريها الولايات المتحدة وتخزنها، كما يمكنها أن تحافظ على سيطرة الغرب على مخزون البترول فى الشرق الأوسط؛ بالإضافة إلى تحرير الأوروبيين من المشاكل الاقتصادية ليتمكنوا من مؤازرة الولايات المتحدة عسكرياً.

وحقيقة الأمر ـ كما أشار «والتر لافيبر» ـ أن الخطة قدمت كل شئ لكل الناس؛ فبالنسبة للذين تملكهم الخوف من هبوط الصادرات وما ينتج عنه من كساد داخل الولايات المتحدة بدأوا يتوقعون تجارة صادرات نشطة تتسم بالدوام؛ والذين اعتقدوا أن الاضطرابات الاقتصادية ستؤدى إلى انتشار الشيوعية، وجدوا الحل فى اقتصاد أوروبى قوى ومتكامل. أما الذين رأوا أن الجيش الأحمر هو الخطر الحقيقى، فقد سال لعابهم أمام فكرة إحياء اقتصاد ألمانيا، ومن ثم إعادة بناء القوات الألمانية «الفرماخت»، بينما وجد المهتمون بالنواحى الإنسانية أن الخطة قدمت تسهيلاً طويل الأجل لأوروبا التى مزقتها الحرب.

بالرغم من ذلك واجهت الخطة معارضة عنيفة، حيث انتقدها السيناتور «تافت» الذى أعلن أن أموال أمريكا يجب ألا تصب فى مشروع إشتراكى أوروبى مثل مشروع هئية وادى تنيسى الأمريكى "T.V.A.". وشاركه عديد من زملائه الجمهوريين فى الإحساس بالانزعاج الشديد من جراء الخطوات التى خطتها أوروبا نحو الاشتراكية، كما أن احتمال أن يلجأ الأوروبيون إلى استخدام الأموال التى ستوفرها لهم خطة «مارشال» لتأميم الصناعات الأساسية ـ بما فى ذلك المصانع التى يمتلكها الأمريكيون ـ قد أثار مخاوفه. ورفض الكونجرس ـ الذى هيمن عليه الجمهوريون ـ أن يتزحزح عن موقفه فاستمرت اجتماعات اللجان، دون التوصل إلى أى نتيجة.

والمحصلة النهائية هى أن عام ١٩٤٧ كان مليئاً بالإحباطات بالنسبة للسياسة الخارجية الجديدة، ففى اليونان استمرت حرب العصابات رغم تزايد المساعدات العسكرية الأمريكية للحكومة؛ وفى الصين استمر الشيوعيون الصينيون فى الزحف وتقهقر «شيانج»؛ كما احتفظت روسيا بقبضتها على أوروبا الشرقية بل أحكمتها فى واقع الأمر، إذ أعلن «مولوتوف» فور مغادرته لمؤتمر باريس عن تأسيس مكتب المخابرات الشيوعية (كومينفورم) والذى كان بديلاً للمخابرات الشيوعية القديمة التى ألغيت خلال الحرب العالمية الثانية. وفى المجر قام السوفييت بالتخلص من الزعماء السياسيين اليساريين المعادين للشيوعية، وتلاعبوا فى انتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧، ودمروا كل الجبهات المعارضة المعادية للشيوعية. وفى الولايات المتحدة نجح الجمهوريون وعامة الشعب فى إجبار «ترومان» على إلغاء تجنيد الشباب فى القوات المسلحة فى وقت السلام، فاستمر تسريح الجيش الأمريكى مما أدى إلى عجز الحكومة عن المضى فى سياسة الاحتواء.

لم يستطع «ترومان» تنفيذ الاقتراح الذى نادى بتوحيد القوات المسلحة الأمريكية، بغرض زيادة كفاءتها وتخفيض نفقاتها. وفى يوليه ١٩٤٧، أصدر الكونجرس أخيراً «قانون الأمن القومى»، الذى اقتضى تشكيل وزارة دفاع ـ بدلاً من القطاعات الثلاثة التى كان كلّ قطاع منها مستقلاً بذاته ـ وتقنين الصفة الشرعية لهيئة الأركان المشتركة، وتأسيس مجلس الأمن القومى الأمريكى لإمداد الرئيس بالمشورة، وإنشاء جهاز مركزى للمخابرات يتولى جمع المعلومات وتقييم أجهزة المخابرات حول العالم وإقامة علاقة متبادلة معها. وقام «ترومان» بتعيين «فورستال» ـ أكثر المعادين للشيوعية داخل الحكومة ـ فى منصب أول وزير دفاع. ولكن القانون كان قاصراً عن تحقيق أهداف «ترومان» و «مارشال» و «إيزنهاور» رئيس أركان الجيش؛ إذ كان فى مخيلتهم إنشاء قوة مسلحة واحدة، صغيرة لكنها تتميز بالكفاءة، ويمكنها التحرك بسرعة إلى مواقع القلاقل، كما يمكن تضخيمها بسرعة عن طريق التجنيد. بدلاً من ذلك حصلوا على جهاز فيدرالى مفكك، وقوات جوية مستقلة بذاتها، ودون إقرار التجنيد.

كان مبدأ القوات الجوية هو معاقبة سوء التصرف عن طريق قذف المواقع الاستراتيجية بالقنابل، بما فى ذلك القنبلة الذرية؛ مما أدى إلى شعبية القوات الجوية لدى «الكونجرس» حيث بدا الانتقام الجماعى وسيلة رخيصة للدفاع القومى. ولقد أشار «تافت» وبعض الأعضاء الآخرين فى مجلس الشيوخ إلى أنهم شبه مستعدين لإلغاء الجيش والبحرية وتركيز الاعتمادات المالية على القوات الجوية. إلا أن هذا المبدأ لم يكن متفقاً ـ على الإطلاق ـ مع سياسة الاحتواء؛ فقد كان جلياً أن القصف الجوى الجماعى بالقنابل لم يكن الحل المناسب للمشاكل التى ظهرت فى اليونان أو المجر أو حتى الصين. كان ذلك المبدأ ـ على مايبدو ـ صالحاً لحماية الولايات المتحدة من أى هجوم جماعى؛ مما دلّـل على أن مؤيديه كانوا من أنصار العودة إلى سياسة العزلة، وأنهم لم يتقبلوا ـ بصورةقاطعة ـ سياسة الاحتواء، وما أفرزته من سياسة عسكرية نشطة فى كافة انحاء العالم.

كان الحل البديل لعدم توفر قوات مسلحة أمريكية يمكنها مجابهة الشيوعيين، هو وجود قوات مسلحة أوروبية. ولكن ذلك الحل أيضاً فشل ـ حتى ذلك الحين ـ إذ لم يطرأ أى تحسن يذكر فى موقف الحكومة والجيش اليونانى. وفى أوروبا الغربية ساعدت خطة «مارشال» على رسم خط عبر القارة الأوروبية لكن عزوف الكونجرس عن تخصيص الاعتمادات جعل المنطقة أضعف من أن تدعم قوات مسلحة ذات حجم كبير. بينما أدى انسحاب «مولوتوف» من مؤتمر باريس إلى زوال آخر أمل واهن فى إنقاذ أوروبا الشرقية من خلال السياسة الاقتصادية لخطة «مارشال». والواقع أن الموقف ازداد سوءاً بسبب خطة «مولوتوف» وتأسيس «الكومينفورم».

وهكذا، أصبحت خطة «مارشال» عماد سياسة الاحتواء، ولذلك حاول «ترومان» ـ فى ٢ يناير ١٩٤٨ ـ أن يحصل على موافقة الكونجرس عليها فلجأ إلى تخفيض مبلغ الـ ١٧ بليون دولار التى طلبها الى ٦,٨ بليون دولار لتغطية الخمسة عشر شهراً الأولى من بدء عمل الخطة، ولكنه لم يحصل على استجابة فورية.

ثم وقع الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا.

بعد انتهاء الحرب، ظلت تشيكوسلوفاكيا محتلة بقوات سوفيتية وأمريكية مشتركة حتى أول ديسمبر ١٩٤٥ عندما سحب الجانبان قواتهما، وإن احتفظ السوفييت بعدد من الفرق العسكرية على حدود تشيكوسلوفاكيا. إضافة إلى ذلك، كانت تشيكوسلوفاكيا محصورة بين بولندا وألمانيا الشرقية شمالاً والمجر جنوباً مما أدى إلى انتشار النفوذ السوفيتى.

فى مايو ١٩٤٦ أجرت تشيكوسلوفاكيا أول انتخابات بعد انتهاء الحرب، حيث فاز الشيوعيون بـ ٣٨٪ من الأصوات، وأصبح «كليمنت جوتفالد» ـ الذى أمضى الحرب العالمية الثانية فى موسكو ـ رئيساً للوزراء. أما رئيس الجمهورية «إدوارد بينز»، ووزير الخارجية «يان مازاريك» فلم يكونا من الشيوعيين، وكان كلاهما مثار إعجاب شديد فى الغرب؛ فقد حاولا المحافظة على التوازن بين الشرق والغرب؛ إلا أن عملية استقطاب أوروبا ـ خاصة بعد مؤتمر باريس ـ جعلت نجاح سياستهما أمراً مشكوكاً فيه. وجاءت النهاية فى فبراير ١٩٤٨ عندما رفض «جوتفالد» التعاون مع «بينز» فى تنفيذ خطة لإعادة تنظيم قوات البوليس؛ مما أدى الى سقوط الوزارة. وأصدر «جوتفالد» إنذاراً بتكوين حكومة جديدة تحت سلطته؛ وطارت ـ على أثره ـ بعثة سوفيتية إلى براج للمطالبة باستسلام «بينز». وفى ٢٥ فبراير ١٩٤٨، استسلم «بينز» وتولى الشيوعيون السلطة، وبعد مرور أسبوعين اغتالوا «مازاريك».

لقد ترتب على انقلاب تشيكوسلوفاكيا أمران ضروريان لتبنى سياسة الاحتواء، أولهما عبر عنه «ترومان» قائلاً: «لقد كان انقلاب تشيكوسلوفاكيا صدمة للعالم المتحضر بأجمعه». كان الشعب الأمريكى يعتبر تشيكوسلوفاكيا دولة ديمقراطية نموذجية، وأخذ كل شخص ـ تقريباً ـ يتذكر ويناقش أيام هتلر وميونيخ. وبدا أن نفس المسرحية تتكرر مرة أخرى بعد مرور عشرة سنوات وبوجوه جديدة؛ وثانيهما: أن الانقلاب أوضح بطريقة درامية القيود التى تحد من السياسة الأمريكية السائدة؛ حيث عجزت الولايات المتحدة عن القيام بأى دور للمساعدة فى إنقاذ

تشيكوسلوفاكيا، بل الأكثر من ذلك، أن أمريكا لم تحاول أن تفعل أى شىء لمنع وقوع أحداث مماثلة فى باقى أنحاء أوروبا.

ومنذ ذلك الحين، بدأت الأحداث تتوالى بسرعة. فى ٥ مارس ١٩٤٨، أرسل جنرال «كلاى» برقية من ألمانيا، بدأها قائلا: (رغم أننى شعرت وتمسكت بأن الحرب كانت مستبعدة لمدة عشر سنوات على الأقل، إلا أننى شعرت خلال ـ الأسابيع القليلة الماضية ـ بتغيير خفى فى موقف السوفييت، مما أعطانى الإحساس بإمكان وقوع الحرب بطريقة مفاجئة) لقد اعتنق المسئولون السوفييت فى ألمانيا موقفاً جديداً «يتسم بقليل من الازدراء، وبعض الغطرسة، وكثير من الثقة». فى ١١ مارس، وصف «مارشال» الوقف بأنه «خطير جداً جداً» وبعد مرور ثلاثة أيام، صدّق مجلس الشيوخ على خطة «مارشال» بأغلبية تسعة وستين صوتاً، ضد سبعة عشرة صوتاً.

لقد انتشر رعب حقيقى من احتمال نشوب الحرب، فى واشنطن، ولندن، وباريس. ففى أوروبا عقدت فرنسا وبريطانيا ودول «البنلوكس» (هولندا وبلچيكا ولوكسمبورج) سلسلة من الاجتماعات فى بروكسل، أسفرت عن توقيع معاهدة بروكسل فى ١٦ مارس ١٩٤٨ لضمان ترتيبات للدفاع المتبادل. وفى الولايات المتحدة، حذر «أفريل هاريمان» قائلاً: «توجد فى العالم الآن قوات عدوانية مصدرها الاتحاد السوفيتى ولهذه القوات آثارها المدمرة على العالم، وعلى أسلوب حياتنا، مثلها فى ذلك مثل هتلر، وإن كنت أعتقد أن خطرها أكبر من خطر هتلر».

وفى ١٧ مارس لاحظ «ترومان» أن الأحداث الخطيرة فى أوروبا تتحرك بسرعة فائقة، مما اضطره إلى إلغاء أحد ارتباطاته فى نيويورك، والتوجه ليتحدث الى الكونجرس؛ حيث أعلن إن الاتحاد السوفيتى هو «الدولة الوحيدة» التى تقف فى طريق كل الجهود التى تبذل لإقرار السلام، ثم قال: إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تواجه ذلك «الخطر المتزايد... الذى يهدد بقاء الحرية نفسها»، ورحب بمعاهدة بروكسل ووعد بتقديم المساعدات الأمريكية الى الدول الموقعة على المعاهدة، «لمساعدتها على حماية أنفسها».

وطالب «ترومان» مجلس النواب بالتصويت فوراً لصالح خطة «مارشال»، ولكن هذا كان مجرد البداية، فقد طالب بالعودة إلى الخدمة العسكرية الانتقائية. إلا إن الكونجرس لم يكن متحمساً للاستجابة لنداء الحرب حتى بعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا. وفى ٣١ مارس، حصل «ترومان» على موافقة الكونجرس على خطة «مارشال» بتخصيص اعتماد قدره ٤ بلايين دولار بدلاً من ٦,٨ بلايين دولار التى طلبها «ترومان» من قبل، ولكن الكونجرس رفض العودة إلى التجنيد الإجبارى.

أما الأمر الثانى الذى ترتب على انقلاب تشيكوسلوفاكيا فوراً، فكانت له عواقب ضخمة طويلة المدى. كان «ترومان» قد ألغى منظمة «أو. إس. إس» (مكتب العمليات الاستراتيجية) بانتهاء الحرب على أساس أنها منظمة شبيهة بالجستابو، ولا تتفق مع التقاليد والقيم الأمريكية. وفى ١٩٤٧ وافق «ترومان» على إنشاء وكالة المخابرات المركزية (سى. آى. إيه) التى نص عليها قانون الدفاع القومى، الذى صدر فى نفس العام، ولكن بدون التصريح لوكالة المخابرات بتنفيذ عمليات سرية فى الخارج؛ إذ اقتصر دورها على جمع وتحليل المعلومات. وبعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا، بدأ «فورستال» فى جمع أموال من أصدقائه من رجال الأعمال فى «وول ستريت» لإنشاء منظمة سرية خاصة تتولى تنفيذ عمليات سرية فى الخارج. وأصر «آلان دالاس» نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الجديدة على ضرورة أن تقتصر سلطة ممارسة تلك الأنشطة على الوكالة فقط. وفى يونية ١٩٤٨، خولت حكومة «ترومان» وكالة المخابرات المركزية القيام بممارسة عمليات مقنعة على نطاق واسع موجهة ضد الاتحاد السوفيتى والشيوعيين فى أى مكان آخر، على أن تشمل تلك العمليات: الحرب الاقتصادية والسياسية، والأنشطة شبه العسكرية.

وكانت الانتخابات المزمع إجراؤها فى إيطاليا أحد مصادر القلق فى ذلك الوقت؛ حيث كان مركز الحزب الشيوعى قوياً، بالإضافة إلى قيام السوفييت بإمدادهم بقدر كبير من الأموال اللازمة للحملة الانتخابية. ولذا ردّت وكالة المخابرات المركزية على ذلك بتقديم عدة ملايين من الدولارات لأعضاء الحزب المسيحى الديمقراطى

المعادين للشيوعية، والذين فازوا فى الانتخابات فى نهاية الأمر. وكان من الطبيعى جداً أن تبتهج وكالة المخابرات المركزية لهذه النتيجة، التى أثارت إعجاب الحكومة الأمريكية، فمما لا شك فيه أن النجاح فى إبعاد إيطاليا عن أيدى الشيوعيين مقابل مبلغ ضئيل نسبياً من المال كان يعتبر صفقة رابحة جداً.

وانطلقت وكالة المخابرات الأمريكية، وأخذت فى تنفيذ عملياتها على نحو أثار فزع «كينان»، و«ترومان»، وهما من كانا مسئولين ـ فى المقام الأول ـ عن إسناد مهام سرية إليها. واعتقد «كينان» أن وكالة المخابرات قد تتدخل أحياناً فى الانتخابات الأوروبية، ففى ١٩٧٥ اعترف أمام لجنة من الكونجرس: «لم تسر الأمور فى الوكالة فى الطريق الذى تصورته على الإطلاق». وفى ١٩٦٣، قال «ترومان»: «عندما أنشأت وكالة المخابرات الركزية لم يطرأ على ذهنى إطلاقاً أنها سوف تنزلق فى عمليات تجسس فى وقت السلام». ومع ذلك كان نواح «ترومان» مخادعاً، لأنه كان يريد احتواء الشيوعيين ـ ومثل خلفائه من بعده ـ وجد «ترومان» أنه من المناسب إسناد الجوانب الكريهة فى العمل السياسى إلى وكالة المخابرات المركزية، مع عدم توجيه أى أسئلة محرجة فيما بعد.

وفى نفس الوقت دلّـل رد فعل الكونجرس ـ إزاء التجنيد الإجبارى ـ على أن رجال السياسة لا يريدون استخدام الشباب الأمريكى لاحتواء السوفييت. وهكذا، ظل تنفيذ سياسة الاحتواء موضوعاً للمداولة. ومع ذلك فإن أحد وعود الحكومة الخاصة بخطة «مارشال» إنها كانت ستؤدى إلى تدعيم اقتصاد أوروبا حتى يتمكن الأوروبيون من تولى الدفاع عن أنفسهم. وبفضل المساعدات القيمة التى نجمت عن تحركات السوفييت فى تشيكوسلوفاكيا، حصلت الحكومة الأمريكية على الموافقة على سياسة الاحتواء. لقد أوضح مبدأ «ترومان» وخطة «مارشال» بعض تفاصيل سياسة الاحتواء فى أوروبا، أما بقية المهمة فكان يمكن القيام بها بعد ذلك. كما أن الأحداث التى وقعت فى برلين ساعدت على الإسراع بالعملية.